



## القمة العربية الاقتصادية الثالثة

Like 0 0 غرد 0 0 22/01/2013

### آخر مقالات الكاتب

- الفساد الإداري والمالي في المملكة الواقع وسبل الحد منه:  
منذ 1 اسبوع
- اتفاقية امتياز أرامكو وأحداثها التاريخية المهمة:  
منذ 2 اسبوع
- قابلية التحول من الدول النامية إلى الدول المتقدمة  
منذ 2 اسبوع

### اقرأ أيضاً

لكي تحقق القمة أهدافها



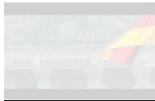
عمار الهاشمي

تواجه تحقيق السوق العربية المشتركة عوائق رئيسية من أهمها صعوبة انتقال العمالة ورووس الأموال والإرادة السياسية إضافة إلى أزمة الغذاء والبطالة وتأتي القمة العربية الاقتصادية الثالثة التي تستضيفها المملكة بالسعي نحو تحقيق السوق العربية المشتركة استناداً إلى برامج عملية وواقعية ووضع خارطة طريق للوصول إلى الاتحاد الجمركي بحلول 2015 والسوق العربية المشتركة بحلول 2020.

والأمل معقود أن تخرج القمة بتوصيات وقرارات تدعم دور القطاع الخاص العربي في قضايا التنمية الاقتصادية الاجتماعية وأن تخطو الدول العربية خطوات جادة لتنمية العلاقات التجارية والاقتصادية العربية من خلال منح المزيد من التسهيلات الاستثمارية والتجارية وتسهيل الإجراءات الجمركية بين هذه الدول خاصة أن معدلات التجارة والاستثمار لا ترتقي للمستوى المنشود بالرغم لوجود الكثير من الفرص الاستثمارية التي تحفل في كثير من الدول العربية في عدد من القطاعات الاقتصادية سواء الطاقة والنفط والزراعة والسياحة والعقار ومشاريع السكك الحديد والنقل العام والتأمين وغيرها من القطاعات التي يمكن عبرها خلق علاقات إستراتيجية بين المستثمرين العرب في حال رغبة حكومات الدول العربية لدعم مثل هذه المشاريع وتقديم تسهيلات مشجعة للمستثمرين العرب ولا بد من الإشارة بوجود استثمارات عربية ضخمة في كثير من دول العالم يمكن استغلالها بشكل أفضل في حال تم الاهتمام ودراسة تلك الاستثمارات في الدول العربية في مختلف المجالات التنموية الاقتصادية.

### فيديوهات مختارة

- افتتاح أعمال القمة الاقتصادية العربية الثالثة بالرياض  
22 يناير 2013
- توقعات بخروج الاقتصاد اللاماني من حالة الانكماش  
22 يناير 2013
- التدخل العسكري في مالي و الرهانات الاقتصادية  
22 يناير 2013
- شلل في مطارات أوروبا بسبب الثلوج  
22 يناير 2013



لعب منتدى القطاع الخاص العربي الذي عقد في الرياض مؤخرًا في إعادة تشكيل بعض الرؤى والمقترحات التي تشكل في المضمون الأساسي تطلعات مجتمع الأعمال العربي إلى التكامل الاقتصادي العربي في ضوء التجربة والاحتياجات الواقعية وروية مشتركة للقطاع الخاص في الدول العربية لتعزيز دوره في العمل الاقتصادي والتنموي المشترك والعقبات التي تعيق تحقيق التكامل لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتوفير البيئة الاستثمارية المناسبة لتطوير الاستثمار في الدول العربية.

لا شك أن القمة العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تعقد في ظل ظروف سياسية راهنة صعبة تعيشها كثير من الدول العربية إضافة إلى المشاكل والتحديات الاقتصادية الكبيرة التي تعيق تقدم هذه الدول والتأكيد على أن حركة الاستثمار بين الدول العربية ما زالت ضعيفة ودون المستوى المأمول فقد تجاوز حجم الاستثمارات العربية خارج الوطن العربي التريليون دولار في حين لم تتجاوز قيمة الاستثمارات داخل الدول العربية 100 مليار دولار ومعظمها ينصب في مشاريع عمرانية وعقارية وسياحية والاتصالات. مما يحتم علينا في ظل الظروف الراهنة عدم رفع السقف المطلوب من القمة وإن كنا نسعى إلى تحقيق الاتحاد الجمركي والسوق العربية المشتركة بعد القضاء على الكثير من السلبيات التي تعترض التعاون العربي منذ سنوات لكن يبقى تركيز القمة على بعض الملفات الاقتصادية المحددة المهمة يعزز من فرص نجاحها وفي صدارتها دعم الاستثمارات العربية المشتركة والسكك الحديدية والكهرباء والاتصالات والغاز والأمن الغذائي وولادة الاتحاد الجمركي الذي يواجه معوقات عديدة.

كما تتطلع القمة إلى تحقيق التكامل الاقتصادي وبدء العمل العربي المشترك بالرغم من التحديات المتقاربة التي تواجه الدول العربية خاصة فيما يتعلق بأزمته البطالة والإسكان وتشابه القاعدة الإنتاجية والجوع إلى التصدير دون الاهتمام بالصناعة لتعزيز القيمة المضافة الأمر الذي يحد من إمكانية التوسع في المشاريع المشتركة ويقلل من الازدواجية والتنافس وتعارض المصالح لذلك لا بد من انتهاز السياسات الاقتصادية الرائدة والواعية وإخلاص النوايا وإعادة النظر في الارتباطات الخارجية للكثير من الدول العربية مع التكتلات الخارجية التي قد تعارض مصالحها مع الأمة العربية مع العلم أنه في ظل وجود الكثير من الأراضي الصالحة للزراعة يمكن البدء بمشروعات مشتركة لمواجهة أزمة الغذاء في الدول العربية التي تستورد 90% من غذائها خاصة من الحبوب الاستراتيجية مثل القمح والأرز والذرة. وفي مراجعة سريعة للتعاون العربي الاقتصادي على مدى الستين عاما الماضية تؤكد أن المشكلة تكمن في ربط الاقتصاد بالمنعطفات السياسية التي تمر بها الأمة ومن هنا تظهر الإرادة السياسية كأساس أية انطلاقة اقتصادية في المرحلة المقبلة. مع

المزيد

الاهتمام الشديد على ضرورة إجراء إصلاحات إدارية واقتصادية تعزز انسيابية البضائع وانتقال العمالة وإزالة المعوقات الجمركية المتعلقة وتعزيز تدفق الاستثمارات العربية.

لا شك أن هناك أسباباً عديدة ساهمت في عرقلة جهود التعاون الاقتصادي العربي المشترك وتشجيع الاستثمارات العربية المشتركة ونظراً لإدراك قيادة المملكة بالظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الوطن العربي وإحساسها بمسؤوليتها العظيمة فقد دعا خادم الحرمين الشريفين قادة الأمة العربية لحضور هذا المؤتمر الاقتصادي. ومن أهمها عدم توفر إرادة سياسية عربية مشتركة من الدول العربية بتحقيق اتفاقيات استثمارية مشتركة وتعاون اقتصادي في كافة المجالات وضعف البنية التحتية لكثير من الدول العربية وأهمها الكهرباء والنقل والاتصالات وضعف القاعدة الصناعية لكثير من الدول العربية وغالبيتها تعتمد على المواد الخام الأولية مثل النفط والمنتجات الزراعية وعدم وجود صناعات للسلع الرأسمالية مثل الأجهزة الإلكترونية والكهربائية والسيارات وغيرها من الصناعات الرأسمالية وبالتالي تعتمد على وارداتها من الدول المتقدمة صناعياً وعدم وجود أسس وتشريعات قانونية واضحة والاعتماد الشديد لبعض الدول على الرسوم الجمركية كمورد رئيسي ووجود رقابة نقدية في بعض الدول العربية وصعوبة تحويل العملات مقابل العملات الصعبة والأداء البيروقراطي وطول الإجراءات في بعض الدول التي قد تستغرق شهوراً طويلة جعلها بيئة غير جاذبة للاستثمار حال دون استثمار الشركات العربية الخاصة في تلك الدول وعدم توفر قاعدة معلوماتية عربية حديثة تؤمن المعلومات الضرورية واللازمة عن المتغيرات الاقتصادية والإدارية والسياسية والفنية والسوقية التي تساهم في بناء استراتيجية اقتصادية وتسويقية سليمة جاذبة للاستثمارات وعدم وجود مؤسسات مالية عربية مشتركة لديها القدرة على الاستفادة من الإمكانيات المالية العربية المتاحة والمزايا النسبية وتوظيفها لصالح الاقتصاد العربي. كما يعاني الوطن العربي من صعوبات هيكلية تحد من التعاون الفعال بين دوله المختلفة على الرغم من الآمال والطموحات التي ترسم لذلك ومن تلك المعوقات وجود تفاوت ملموس في المستويات المعيشية وخشية بعض الدول فتح أسواقها بصورة كاملة أمام عمالة الدول الفقيرة ما يؤدي إلى مصاعب اقتصادية أكبر إضافة إلى عدم وجود تخصص وتباين كبير في الإنتاج ما يحد من فرص التكامل ويعزز من المنافسة القوية.

ولعلاج كثير من سلبيات وضعف الاستثمارات العربية المشتركة ومعوقات التبادل التجاري وزيادة الاستثمارات بين الدول العربية هناك العديد من الإصلاحات والإجراءات لا بد من اتخاذها نذكر بعضها منها إزالة كل القيود وإزالة كل المعوقات الجمركية وغير الجمركية من أمام حركة العمال العرب وحركة السلع والاستثمارات وتسهيل انتقال رجال الأعمال العرب دون الحصول على تأشيرة دخول من الدول العربية الصديقة وعدم اللجوء إلى التدابير غير الجمركية لأغراض الحماية الاقتصادية وحث تلك الدول على إلغاء الحواجز غير الجمركية واتخاذ تدابير لتسهيل تأشيريات رجال الأعمال وضرورة الانتقال من مرحلة التكامل الشكلي بين الدول العربية إلى مرحلة التكامل الشامل ويتم تحقيق ذلك بضرورة تطوير منظومة النقل العربية التي تعد معوقاً رئيسياً من معوقات التعاون العربي وتحرير الخدمات بين الدول العربية. وفتح مناطق التجارة الحرة بين الدول العربية التي تعد خطوة أساسية لدعم وتعزيز القدرة التنافسية للدول الأعضاء وربط سياساتها الضريبية بمجالات الاستثمار والتشجيع على قيام المؤسسات المالية غير المصرفية لخدمة أغراض الاستثمار والتنمية والتي تهدف إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتسريع النمو الاقتصادي للدول الأعضاء فيها عن طريق حرية انتقال السلع والخدمات بلا قيود أو أعباء مالية واستخدام واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة بطرق فاعلة وشروط ميسرة. كما تهدف إلى دعم الاستثمار الأجنبي وخلق فرص عمل جديدة وتمكين الدول الأعضاء فيها من تحقيق منافع اقتصادية عديدة من خلال تعاملاتها مع المتغيرات والتكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية. ومشاركة الهيئات المالية العربية في اجتماع القمة التي سيعطي لها فعالية أكبر في تعزيز التبادل التجاري وتنمية الاستثمارات وتطوير أسواق المال العربية مثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ومقره الكويت وصندوق النقد العربي ومقره الرئيسي في أبو ظبي والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا.

من المتوقع أن يضع القادة العرب في هذه الفترة الحساسة رؤية استراتيجية واضحة لحل الكثير من المشاكل والعقبات الاقتصادية التي تواجه الدول العربية والدفع بعملية التكامل الاقتصادي العربي المشترك خطوات حثيثة وهامة نحو الأمام والاهتمام في إنشاء بورصة عربية مشتركة لجذب الاستثمارات الإقليمية والدولية كشركة خاصة مفتوحة للمساهمة من الأفراد العرب لتكون حاضنة رائدة في جذب الاستثمارات الإقليمية والدولية وترمي إلى الاستثمار وتوفير التمويل السريع لمشاريع التكامل الاقتصادي العربي والمشاريع النوعية والصغيرة والمتوسطة وسيتاح التداول والمتاجرة في الاستثمارات المدرجة في سوق البورصة من خلال الوسطاء المحليين أو الدوليين الأعضاء في السوق.

يعاني القطاع الخاص العربي من تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية ما يحتم ضرورة تحقيق تكامل اقتصادي عربي خلال المرحلة القادمة وتوفير المظلة الاقتصادية والسياسية الضرورية لتعزيز دور القطاع الخاص في مشروعات التنمية الاقتصادية والتكامل الاقتصادي العربي والمشاريع الاستثمارية العربية المشتركة وخلق فرص عمل جديدة ويمكن تحقيق ذلك بسياسة الخصخصة و ضرورة أن يكون القطاع الخاص المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي والشريك الأساسي للحكومات العربية في صياغة السياسات التنموية الاقتصادية وضرورة تعديل الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية.

ابق على اطلاع بأخر المستجدات.. تابعنا على تويتر [46.1K follow](#) [Follow](#)

Like

0

غرد

0

0

القمة الاقتصادية العربية



## الأكثر قراءة

حجاج حسن  
تقييم بيوت الخبرة في  
الربع الرابع.. من كان  
الأفضل وأين كانت  
المفاجآت!؟



صالح الروضان  
خارطة البورصات  
(2013-2008)



سليمان المنديل  
اتركوا نظرية المؤامرة!!



## اضف تعليقك

[سجل](#) لتتمكن من اضافة تعليق

Log in with  
Facebook

Log in with  
Google

Log in with  
Twitter

اضف

## مواقع شقيقة

حراج السيارات  
مناسبات  
تسويق الكتروني  
ازياء  
بنات

## خدمات اخرى

سوق الاسهم السعودي  
الفا بيتا  
ارقام ديجيتال  
ديوانية ارقام  
اخبار 24

## معلومات

أعلن معنا  
اتصل بنا  
حول أرقام

Arqaam.com حقوق النشر والتأليف © 2012، شركة أرقام بزنس إنفو ، جميع الحقوق محفوظة